التقييم الاجتماعي لبعض مشروعات التنمية الريفية في محافظة القليوبية

رسالة مقدمة من

أمين اسماعيل زعير الحاج

بكالوريوس علوم زراعية (اقتصاد زراعي)، جامعة حلب، ٢٠٠٥
ماجستير علوم زراعية (اجتماع ريفي)، جامعة عين شمس، ٢٠٠٩

للحصول على

درجة دكتور فلسفة في العلوم الزراعية

(اجتماع ريفي)

قسم المجتمع الريفي والإرشاد الزراعي
كلية الزراعة
جامعة عين شمس

٢٠١٣

جامعة عين شمس
كلية الزراعة

رسالة دكتوراه

اسم الطالب : أمين اسماعيل زعير الحاج
عنوان الرسالة: التقييم الاجتماعي لبعض مشاريع التنمية الريفية في محافظة القليوبية
اسم الدرجة : دكتور فلسفة في العلوم الزراعية (اجتماع ريفي)

لجنة الإشراف:

د. محمد محمود بركات
أستاذ الاجتماع الريفي، قسم المجتمع الريفي والإرشاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة عين شمس (المشرف الرئيسي)

د. مجدي علي يحيى
أستاذ الاجتماع الريفي، قسم المجتمع الريفي والإرشاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة عين شمس

تاريخ البحث ٩ / ١١/ ٢٠٠٩
الدراسات العليا

ختم الإجازة **أجيزت الرسالة بتاريخ**
٢٠ / ٢ / ٢٠١٣

موافقة مجلس الكلية **موافقة مجلس الجامعة**
/ /٢٠١٣ **/ /٢٠١٣**

صفحة الموافقة على الرسالة

التقييم الاجتماعي لبعض مشروعات التنمية الريفية في محافظة القليوبية

رسالة مقدمة من

أمين اسماعيل زعير الحاج

بكالوريوس علوم زراعية (اقتصاد زراعي)، جامعة حلب، ٢٠٠٥

ماجستير علوم زراعية (اجتماع ريفي)، جامعة عين شمس، ٢٠٠٩

للحصول على

درجة دكتور فلسفة في العلوم الزراعية

(اجتماع ريفي)

وقد تمت مناقشة الرسالة والموافقة عليها

اللجنة:

د. فؤاد عبد اللطيف سلامة .....

أستاذ الاجتماع الريفي المتفرغ، كلية الزراعة، جامعة المنوفية

د. إبراهيم سعد الدين محرم .....

أستاذ الاجتماع الريفي المتفرغ، كلية الزراعة، جامعة عين شمس

د. مجدي علي يحيى .....

أستاذ الاجتماع الريفي، كلية الزراعة، جامعة عين شمس

د. محمد محمود بركات .....

أستاذ الاجتماع الريفي المتفرغ، كلية الزراعة، جامعة عين شمس

تاريخ المناقشة: ٢٠/ ٢ / ٢٠١٣

شكر وتقدير

لا يملك الباحث إلا أن يسجد للمولى عز وجل على كريم نعمه، وجليل فضله، وجميل عونه الذي أنعمه عليه بالانتهاء من إنجاز الدراسة الحالية، فله الحمد والشكر دائمين متلازمين كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، مادامت السماوات والأرض.

والباحث ينتهز الفرصة ليسجل عظيم شكره وإعزازه وتقديره لأستاذه الجليل، **الأستاذ الدكتور/ محمد محمود السيد بركات، أستاذ الاجتماع** الريفي والتنمية الريفية، بكلية الزراعة- جامعة عين شمس، والمشرف الرئيسي على هذا البحث، على كريم رعايته الأبوية، وعونه الدائم، وحثه وتوجيهاته الدائمة والبناءة ومساندته وتشجيعه المستمر للباحث، من أجل إجادة وإنجاز هذا العمل العلمي.

كما يتوجه الباحث بعظيم الشكر والامتنان إلى أستاذه الفاضل، الأستاذ الدكتور/ **مجدي علي يحيى**، أستاذ الاجتماع الريفي والتنمية الريفية، ورئيس قسم المجتمع الريفي والإرشاد الزراعي، بكلية **الزراعة-جامعة** عين شمس، على خالص معونته الصادقة، وسديد توجيهاته، وما بذله من جهد وعطاء في سبيل إنجاح هذه الدراسة.

ولأن الشكر واجب يزجى لأهله، يوجه الباحث شكره العميق إلى لجنة الحكم علي الرسالة للجهد الذي بذلته في مراجعتها وتصويبها، و**يأمل أن تلقي القبول العلمي** من قبلها.

كما أسجل بكل المحبة وعظيم الشكر والتقدير لأساتذتي بقسم المجتمع الريفي والإرشاد الزراعي بالكلية، لما لهم جميعا من فضل في تكوين خلفيتي العلمية وتوجيهي خلال فترة دراستي، **وكذلك على** حسن معاملتهم وأخلاقهم الكريمة ورعايتهم الطيبة **خلال مشواري العلمي**.

كما يتقدم الباحث بخالص الشكر إلى الأستاذ الدكتور/ **ابراهيم سعد الدين محرم، أستاذ** الاجتماع الريفي والتنمية الريفية، بكلية الزراعة- **جامعة** عين شمس، على ما قدمه من ملاحظات علمية قيمة كان لها عظيم الأثر في إعداد هذه الدراسة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ الدكتور/ **ابراهيم ابراهيم ريحان، أستاذ** الاجتماع الريفي والتنمية الريفية، بكلية الزراعة- جامعة عين شمس، الرئيس السابق لجهاز بناء وتنمية القرية المصرية، **والأستاذ الدكتور/ عبد العزيز محمد شفيق**، أستاذ الاجتماع الريفي والتنمية الريفية، بكلية الزراعة- جامعة عين شمس، **و**الأستاذ الدكتور/ **عماد الدين الشافعي**، أستاذ الإرشاد الزراعي، جامعة القاهرة، والأستاذ/ **محمد الحسيني، والأستاذ/ وجدي عبد الغفار**، العاملين في إدارة التنمية الريفية، محافظة

القليوبية، والمهندس/ **حسن البنا**، والمهندسة/ **سوسن اسماعيل** العاملين في جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، على مساعدتهم الصادقة **لإتمام** هذه **الدراسة**.
كما يتقدم الباحث **بخالص الشكر** إلى مصر أرض الكنانة لما لاقيناه فيها **من حفاوة** وتكريم حيث **فتحت لنا** أبوابها **للتزود بالعلم**، ويطيب للباحث التوجه بالشكر والامتنان لبلده سورية لإتاحة الفرصة أمامه **لاستكمال** دراسته وتقديم الدعم المادي والمعنوي أثناء فترة الدراسة، أعاد الله لها **الأمن والاستقرار**.
كما يتقدم الباحث بالشكر والعرفان إلى والديه الغاليين أطال الله بعمريهما، وأخوته الأعزاء، على كونهم مصدر إلهام دائم، ومعين لا ينضب، وحافز على الجهد والمثابرة والعطاء.
كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى رفيقة دربي **زوجتي** على كل ما تحملته من عناء، ودعمها وتشجيعها لإتمام هذه الدراسة.
إلى زهرة عمري **اسماعيل**.
وختاماً أرجو أن يكون هذا العمل العلمي إضافة طيبة في مجال التخصص، مفيدة للباحثين الساعين **بطموح** على طريق المعرفة.

الباحث

مقدمة
Introduction

تمهيد:

تعتبر التنمية عملية تحرر إنساني تستهدف تحرير الفرد من الفقر والقهر والاستغلال وتقييد الحرية، كما تشمل تحرير المجتمع من ذل الاعتماد على الخارج وتخليصه من قيود التبعية بكل ما تحمله من استغلال وتقييد للإرادة الوطنية وهشاشة أمام الصدمات الخارجية (العيسوي، ٢٠٠٣).

والتنمية كسياسة عامة تستهدف تغييراً حضارياً شاملاً للمجتمع جميعه، بما يعني تغيير الهدف من الحياة ونمطها فضلاً عن أساليبها ووسائلها، ومن ثم تصبح بحق التنمية كما وصفها "منسلر" أعظم اختراع اجتماعي ظهر في عصرنا الراهن (محرم، ١٩٩٤).

وتتم عملية التنمية في مجتمع ما في ضوء ايدولوجياته واستراتيجياته الفكرية والسياسية، حيث تترجم إلى حزمة من السياسات والبرامج التي تفصل بدورها إلى مجموعة من الخطط والمشروعات، ويقصد بالمشروعات الاجتماعية بصفة عامة كافة أنواع المستحدثات من إنشاءات وبرامج وقرارات وسياسات رسمية أو أهلية تفضي إلى تبعات أو تأثيرات على البيئة أو الإنسان، كما يقصد بها تلك المشروعات التي يقوم بها أو يتأثر بها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة سلباً أو إيجاباً عدد كبير من الأفراد. كما أنها تعني مشروعات التنمية بعامة ومشروعات التنمية الاجتماعية بخاصة، وتستهدف تحسين الأوضاع الحياتية للأفراد سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو سياسية، وكل ما يسهم من سياسات أو قرارات أو مشروعات في دعم مسيرة التقدم الاجتماعي (معهد بحوث الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية، ٢٠٠٩).

إن تحقيق التقدم الاجتماعي المنشود لمثل هذه المشروعات رهن بعملية التقييم لها، للتعرف على آثار المشروع ونتائجه الكاملة للتأكد أن المشروع قد حقق أهدافه التي خطط للوصول إليها، والتأكد أيضاً أن إنجازات المشروع قد أفادت بالفعل متلقي الخدمات أو المستفيد منها (ناجي وآخرون، ٢٠٠٨).

وتعتبر عملية التقييم ونشر نتائجها إحدى المسؤوليات التي تقع على عاتق الأخصائيين الاجتماعيين والعاملين في برامج التنمية لمواجهة المسؤولية الاجتماعية لتواجدهم، وتبرير ما تتكلفه البرامج التي يقدمونها من جهد ومال، وتوضيح عائدها على المجتمع.

إن التقييم الاجتماعي وسيلة وليس غاية، تستهدف الكشف عن فاعلية برامج ومشروعات التنمية، وقياس درجة كفايتها وفاعليتها، ثم التعرف على مركب العلاقات القائمة بينها للوقوف على الآثار التي تحدثها في الأهداف القومية للتنمية (ناجي وآخرون، ٢٠٠٨).

ولا يقتصر التقييم الاجتماعي فقط على تقييم الجوانب الاقتصادية Economic Aspects للمشروع كما يفعل التقييم الاقتصادي، وإنما يشمل أيضاً تقييم الجوانب الاجتماعية Social Aspects للمشروع من وجهة نظر المجتمع ككل، أو بمعنى آخر لا يهتم التقييم الاجتماعي بالكفاءة الاقتصادية Economic Efficiency أو بالنمو Growth فقط كما يفعل التقييم الاقتصادي، وإنما يأخذ في الاعتبار أيضاً الكثير من المتغيرات الاجتماعية، مثل العدالة Equity أو توزيع الدخل Income Distribution بين الفئات الاجتماعية المختلفة بالمجتمع، وكذلك حزمة الآثار Effects والتأثيرات الممتدة Impacts التي قد يحدثها المشروع أو البرنامج (بركات وآخرون، ٢٠٠٢).

وتعتبر محافظة القليوبية إحدى محافظات الوجه البحري بجمهورية مصر العربية والتي حظيت بمشروعات تنمية متعددة سواء من قبل الدولة ممثلة في وزاراتها المختلفة، أو في إطار البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة "شروق"، وتأتي الدراسة الحالية كمحاولة للتقييم الاجتماعي لبعض المشروعات التي نفذت بها خلال فترة التسعينات وما بعدها كمحاولة للوقوف على آثارها الاجتماعية في محيط مجتمعاتها من جهة، ولمعرفة مدى نجاحها في تلبية احتياجات هذه المجتمعات من جهة أخرى، وهو ما يعكس مشكلة الدراسة وأهميتها في آن واحد.

مشكلة الدراسة: The Study Problem

في ضوء ما سبق يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في تساؤل رئيس مفاده، ما هي طبيعة جوانب تقييم المشروعات (القروض وشبكة المياه الحكومية) موضع الدراسة، ويتفرع عنه التساؤلات التالية:

١- ما هي طبيعة موقف مشروع القروض موضع التقييم الاجتماعي بالدراسة من حيث:

أولا: وصف وتحليل محاور مشروع القروض موضع التقييم الاجتماعي بالدراسة.

ثانيا: ما مدى التغير النسبي الحادث في جوانب مشروع القروض موضع التقييم الاجتماعي بالدراسة.

ثالثا: ما مدى التغير النسبي الحادث في جوانب التقييم الاجتماعي لمشروع القروض موضع التقييم الاجتماعي بالدراسة.

رابعا: هل تتباين الأهمية النسبية لجوانب التقييم الاجتماعي لمشروع القروض موضع التقييم الاجتماعي بالدراسة في تفسير التباين في نوعية الحياة.

خامسا: ما أثر درجة التقييم الاجتماعي الكلية على جوانب رأس المال الاجتماعي لمشروع القروض موضع التقييم الاجتماعي بالدراسة.

٢- ما هي طبيعة موقف مشروع شبكة المياه الحكومية موضع التقييم الاجتماعي بالدراسة من حيث:

أولا: وصف وتحليل محاور مشروع شبكة المياه الحكومية موضع التقييم الاجتماعي بالدراسة.

ثانيا: هل تتباين الأهمية النسبية لجوانب مشروع شبكة المياه الحكومية موضع التقييم الاجتماعي بالدراسة.

ثالثا: ما مدى التغير النسبي الحادث في جوانب التقييم الاجتماعي لمشروع شبكة المياه الحكومية موضع التقييم الاجتماعي بالدراسة.

رابعا: هل تتباين الأهمية النسبية لجوانب التقييم الاجتماعي لمشروع شبكة المياه الحكومية موضع التقييم الاجتماعي بالدراسة في تفسير التباين في نوعية الحياة.

خامسا: ما أثر درجة التقييم الاجتماعي الكلية على جوانب رأس المال الاجتماعي لمشروع شبكة المياه الحكومية موضع التقييم الاجتماعي بالدراسة.

٣- هل يمكن بناء مقياس لرأس المال الاجتماعي متعدد الأبعاد للمشروعات موضع التقييم الاجتماعي، لمعرفة مدى التباين بين مكونات المقياس للمشاريع موضع التقييم الاجتماعي من جهة، وتحديد الأهمية النسبية للعناصر الداخلة في تكوين المقياس من جهة أخرى.

أهداف الدراسة: The Study Objectives

في ضوء تساؤلات الدراسة السابقة الذكر يمكن بلورة أهداف الدراسة فيما يلي:

١- التعرف على **موقف** مشروع القروض **موضوع** التقييم الاجتماعي **بالدراسة** من حيث:

أولا: وصف وتحليل محاور مشروع القروض موضوع التقييم الاجتماعي **بالدراسة.**

ثانيا: قياس التغير النسبي **الحادث في جوانب مشروع القروض موضوع** التقييم الاجتماعي بالدراسة.

ثالثا: قياس التغير النسبي **الحادث في جوانب** التقييم الاجتماعي **لمشروع** القروض موضوع التقييم الاجتماعي بالدراسة.

رابعا: تحديد الأهمية النسبية لجوانب التقييم الاجتماعي لمشروع **القروض** موضوع التقييم الاجتماعي بالدراسة في تفسير التباين في نوعية الحياة.

خامسا: تحديد أثر درجة التقييم الاجتماعي الكلية على جوانب رأس المال الاجتماعي لمشروع القروض موضوع التقييم الاجتماعي بالدراسة.

٢- التعرف على موقف مشروع شبكة المياه الحكومية **موضوع** التقييم **الاجتماعي بالدراسة** من حيث:

أولا: وصف وتحليل محاور مشروع شبكة المياه الحكومية موضوع التقييم **الاجتماعي بالدراسة.**

ثانيا: تحديد الأهمية النسبية لجوانب مشروع شبكة المياه الحكومية موضوع التقييم الاجتماعي بالدراسة.

ثالثا: قياس التغير النسبي الحادث في جوانب التقييم **الاجتماعي لمشروع** شبكة المياه الحكومية موضوع التقييم الاجتماعي بالدراسة.

رابعا: تحديد الأهمية النسبية لجوانب التقييم الاجتماعي لمشروع شبكة المياه الحكومية موضوع التقييم الاجتماعي بالدراسة في تفسير التباين في نوعية الحياة.

خامسا: تحديد أثر درجة التقييم الاجتماعي الكلية على جوانب رأس المال **الاجتماعي لمشروع** شبكة المياه الحكومية موضوع التقييم الاجتماعي **بالدراسة.**

٣- بناء مقياس لرأس المال الاجتماعي متعدد الأبعاد للمشروعات موضوع التقييم الاجتماعي، لمعرفة مدى التباين بين مكونات المقياس للمشاريع

موضع التقييم الاجتماعي من جهة، وتحديد الأهمية النسبية للعناصر الداخلة في تكوين المقياس من جهة أخرى.

خطة الدراسة: The Study Plan

تحقيقا لأهداف الدراسة وضعت خطة يتم بمقتضاها تقسيم الدراسة إلي بابين يضما ثمانية فصول بخلاف المقدمة التي تتضمن مشكلة الدراسة وأهدافها.

حيث اختص **الباب الأول**: بالإطار النظري ويضم أربعة فصول هي:

الفصل الأول: التنمية الريفية.

الفصل الثاني: التقييم الاجتماعي لمشروعات التنمية الريفية.

الفصل الثالث: الاستعراض المرجعي والمنهجي للدراسات السابقة.

الفصل الرابع: منهجية الدراسة والمفاهيم الإجرائية ومتغيرات وفروض الدراسة.

أما **الباب الثاني:** فيختص بالدراسة الميدانية، ويضم أربعة فصول:

الفصل الخامس: يختص بعينة الدراسة وطرق القياس.

الفصل السادس: يتناول القياس الكمي لمتغيرات الدراسة.

الفصل السابع: يعرض نتائج الدراسة الميدانية.

الفصل الثامن: المناقشة العامة للنتائج والتوصيات.

بالإضافة إلى ملخص الدراسة باللغتين العربية والانجليزية والمراجع والملاحق.

الباب الأول
الفصل الأول
التنمية الريفية
Rural Development

تمهيد Introduction

لم ينقطع سيل الكتابات حول موضوع التنمية منذ شهد الغرب تفجر ثورتيه التوأمين، الثورة الصناعية والثورة الفرنسية، أي منذ حوالي قرنين من الزمن. لقد كان لتفكك وانهيار المجتمع الإقطاعي التقليدي، وانبثاق المجتمع الصناعي الرأسمالي أثرهما المذهل على المفكرين الاجتماعيين في أوائل القرن التاسع عشر، لقد شهد معظمهم في حياته هذه العملية الدرامية في التحول الاجتماعي تتم أمام ناظريه، بل إن علم الاجتماع كفرع جديد من فروع المعرفة الإنسانية قد ولد في رحم هاتين الثورتين، ولذلك فقد تأثرت مباحثه وموضوعاته بهذين الحدثين الهائلين، فالتناقض بين البناء الاجتماعي المنهار والبناء الاجتماعي الصاعد قد شغل الجزء الأكبر من تفكير وكتابات كل المنظرين الاجتماعيين في القرن التاسع عشر، من سان سيمون وأوجست كونت، إلى كارل ماركس وهربرت سبنسر، ومن ماكس فيبر وسير هنري مين، إلى جورج زيمل وإميل دوركايم، لقد حاول كل منهم أن يصيغ نظريته في التغير الاجتماعي عموما، وفي التنمية بشكل خاص، وعكف كل منهم على بناء النماذج النظرية المثالية Ideal Types، ورصد المراحل المتتالية التي يمر بها المجتمع من شكله البسيط المتأخر، إلى شكله المعقد المتقدم (إبراهيم، ١٩٧٧).

إن التنمية مفهوم مركزي يتمحور حول الإنسان والمجتمع، وهو نقيض التخلف Underdevelopment، ومفهوم التنمية ذو صلة بكلمة النمو Growth، التي يشير بعدها اللغوي إلى النماء، ويرتبط بعدها البيولوجي بعلم نفس النمو Development Psychology، الذي يعني بدراسة مراحل وتطور النمو والسلوك ونمو الشخصية الفردية أو توقفها، متتبعا تغيرات البناء والشكل التي تمتد عند انتقال العضوية الفردية من أصلها إلى نضجها، فضلا عن استخدامات الكلمة للإشارة إلى نمو اللغة والفهم والمهارة.

أما استخدام الكلمة في المجال الاجتماعي فإنه يحولها للدلالة على عمليات التغيير الاجتماعي Social change التي تصيب البناء الاجتماعي عن طريق التطور الطبيعي والتحول التدريجي، وعندما يستخدم مفهوم التنمية في المجال الاجتماعي فإنه يدلل على الجهود التي تبذل لإحداث سلسلة من التغييرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع عن طريق زيادة قدرة أفراد المجتمع على استغلال الطاقة المتاحة إلى أقصى حد ممكن لتحقيق أكبر قدر من الحرية والرفاهية للأفراد وبأسرع من معدل النمو الطبيعي.

إن معالجة موضوعات التنمية وما يرتبط بها من أبعاد تستدعي عدم إغفال اتجاهات الفكر السوسيولوجي ونظريات التخطيط الاقتصادي وأفكار التنظيم السياسي التي تتضمنها تلك الموضوعات، والتمييز بين مفاهيم متداخلة كالتطور Evolution، والتقدم Progress، والتغيير Change، والإعمار والتحسين development (المرياتي، ٢٠٠٦).

إن تقسيم العالم إلى مناطق مختلفة تبعا لمستويات التنمية، وبشكل خاص الثروة والنمو الاقتصادي، يرجع إلى نهاية الحرب العالمية الثانية.

إن أحداث إعادة البناء في فترة ما بعد الحرب، وخاصة اندلاع الحرب الباردة بين القوى العظمى، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق، بالإضافة إلى تشكيل الأمم المتحدة، أدت إلى تزايد الاهتمام بالأجزاء غير النامية من العالم، وفي الحقيقة فإن مصطلح "النامية" قد قدم لأول مرة في الخطاب الرئاسي لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية H.S.Truman في العام ١٩٤٩ والمعروف بالخطة رباعية الأهداف، حيث كانت الأهداف الأول والثاني والثالث، تشير إلى دعم الولايات المتحدة الأمريكية لتأسيس الأمم المتحدة، والاستمرار في خطة مارشال لأوربا ١٩٤٧، وتشكيل حلف الناتو، في حين كان الهدف الرابع عبارة عن إشارة بشكل غير مباشر لرؤية التنمية للمستعمرات لفترة ما بعد الحرب.

لقد ميز Truman بين المناطق المتخلفة والمناطق المزدهرة من العالم، وكانت خطته تتضمن مساعدة تلك المناطق المتخلفة من خلال رأس المال الغربي والتكنولوجيا، بالإضافة إلى تشجيع الديمقراطية (Chant&Mcllwaine، ٢٠٠٨).

إن قضية التنمية بصفة عامة، والتنمية الريفية بصفة خاصة، تعتبر من أهم القضايا التي تشغل بال علماء الاجتماع والاقتصاد والسياسة والإدارة في الآونة المعاصرة، ولا يقتصر الأمر على اهتمام الأكاديميين بهذه القضية

بل يشاركهم ذلك الاهتمام رجال الحكم وصناع القرار والمواطنين (بدير، ٢٠٠٧)، ولقد تغير مفهوم التنمية الريفية بشكل جوهري خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن المنصرم، فحتى السبعينات كانت التنمية الريفية تستعمل بشكل مناظر للتنمية الزراعية، ولذلك فقد ركزت على زيادة الإنتاج الزراعي، هذا التركيز ظهر من خلال التوجه بشكل أساسي للتصنيع لزيادة الفوائض من قطاع الزراعة وتقوية الصناعة، ومع التركيز على زيادة الإنتاج الزراعي كانت الأهداف القومية لمعظم البلدان تتركز في تحسين حالة الملكيات الزراعية الصغيرة، وطوال الوقت كان الملاك الزراعيون الصغار والذين هم في قلب مفهوم التنمية الريفية يعانون من التغيرات (Fernando، ٢٠٠٨).

وفي وقت مبكر من القرن المنصرم عرف البنك الدولي التنمية الريفية على أنها إستراتيجية مصممة لتحسين الحياة الاقتصادية والاجتماعية لمجموعة محددة من الناس هم فقراء الريف.

إن العوامل الرئيسية والتي تؤثر في هذا التغير هي: الاهتمام المتزايد لمقاومة وتقليل الفقر الريفي، تغيير النظر إلى معنى ومفهوم التنمية نفسها، تنوع أكثر للاقتصاد الريفي، والإدراك المتزايد لأهمية خفض أعداد عديمي الدخل من الفقراء وذلك لإحراز تحسينات مستديمة في الحالة الاقتصادية والاجتماعية للفقراء.

إن تأسيس أهداف الألفية للتنمية قد عزز الاهتمام بمعدمي الدخل، وهذا النموذج قد بدل التنمية الاقتصادية والتي تعني النمو إلى تعريف أشمل وهو التنمية، في البدايات فإن استعمال مفهوم التنمية الريفية قد حقق انتشارا على نطاق واسع، وخاصة في المجالات التي تركز على الفقر وعدم المساواة.

أما حاليا فقد اختلف مفهوم التنمية الريفية بشكل جوهري عما كان عليه في الماضي، فالمفهوم تجاوز حدود التحسن في الدخل والنمو والمخرجات، وبدأ يضم تقييما للتغيرات في نوعية الحياة، وبشكل شامل بدأ يضم تحسينات في الصحة والتغذية والتعليم وظروف العيش الآمن بيئيا، وتقليل التفاوت في الدخل والجنس، وبدأ يظهر إجماع عالمي أن الهدف النهائي للتنمية الريفية هي تحسين نوعية الحياة للناس الريفيين، وهذا ما يجعله بشكل أساسي يتجاوز حدود الدخل المرتبط بعوامل مثل الأسعار، والإنتاج،

والإنتاجية، إلى العوامل غير المرتبطة بالدخل والتي تؤثر على نوعية الحياة وبشكل شامل التنمية الريفية (Fernando، ٢٠٠٨).

التنمية الريفية نظرة تاريخية Rural Development, A Historical View

شهد النصف الثاني من القرن العشرين نموا لم يسبق له مثيل في الاقتصاد العالمي، فقد نمت الاقتصاديات بشكل كبير وبثبات في البلدان المتقدمة وفي بلدان كثيرة أقل نموا، وكانت الأيدلوجية المهيمنة آنذاك تنظر إلى النمو على أنه في جوهره أمر جيد، وبالضرورة لمصلحة المجتمع، فهو يخلق وظائف ويزيد الدخل والسلع ويوفر خدمات أكثر (الأمم المتحدة، ٢٠٠٥).

ومع أن مفهوم التنمية والذي ظهر في النصف الثاني من القرن العشرين، فإن فكرة التنمية كما نعرفها اليوم كانت بالكاد موجودة، إن النظم الإمبراطورية والاستعمارية التي سيطرت على العالم خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين قامت بتحسينات بسيطة على الحالة الاقتصادية والاجتماعية فيما يعرف اليوم بالعالم النامي، فالمناطق المستعمرة كانت وظيفتها بشكل أساسي تزويد القوى الإمبراطورية بالمواد الأولية والعمل الرخيص، متضمنا العمل العبودي، حتى أواخر القرن التاسع عشر.

أما في البلدان الغنية من أوربا وشمال أمريكا واليابان فإن النمو الاقتصادي كان المسار الرئيسي للأهداف المقبولة عموما، مثل التقدم والتحديث، مع توجه ضعيف نسبيا إلى قضايا مثل المساواة والعدالة الاجتماعية (Harris، ٢٠٠٠).

الفقر المستشري وشبكات الآمان الاجتماعي الضعيفة أو غير الموجودة في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية خلال الكساد الأعظم، أظهرت كيف أنه حتى في مثل هذه البلدان فإن السياسات لم تكن ترسم على أساس الحاجات لأغلبية السكان.

مع نهاية الحرب العالمية الثانية فإن الإدراك والسياسة قد تغيرا بشكل جذري، التحسين الاقتصادي والاجتماعي للأغلبية الساحقة أصبح هو الشاغل الرئيسي للحكومات، ومع انهيار علاقات القوى الاستعمارية، فإن هذا الهدف قد اتسع ليشمل الأمم الأفقر من العالم (Harris، ٢٠٠٠).

وقد قادت سنوات ما بعد الحرب العالمية إلى بناء اقتصاد التنمية، حيث انطلقت عمليات التحرر من الاستعمار في آسيا وأفريقيا وطرقت الأمم المتحدة مسائل نمو البلدان المتأخرة وتصنيعها.

لقد أهتم الاقتصاديون في وقت مبكر بالنمو الاقتصادي، ووضعوا حول ذلك النظريات التي ركزت على عوامل الإنتاج وكمه، أو على جوانب العرض أو الطلب، أو على علاقات الإنتاج وبيئته، كما صاغوا النماذج الذهنية والرياضية المتدرجة في التعقيد واختبروها إحصائيا مقطعيا وتاريخيا (علام، ٢٠٠١).

وفي عام ١٩٦٠ نشر الاقتصادي الكبير Rostow نظرته الطموحة في التنمية الاقتصادية "مراحل النمو الاقتصادي" والمعنون تحت اسم "بلاغ غير شيوعي"، ردا على ادعاءات الشيوعيين بتوفير ممر لمستقبل أفضل للأغلبية من سكان العالم، التمس Rostow فيها إيضاح نظرته الأساسية للأهداف الاجتماعية والاقتصادية، والتي من الملاحظ فيها أن التنمية الاقتصادية تسير بخط مستقيم، وتبعا لهذه النظرية فإن كل البلدان النامية سوف تعبر بشكل ناجح من خلال سلسلة من المراحل من المجتمع التقليدي، إلى النضج والاستهلاك الجماهيري الكبير، ولذلك فإن الأمم الأقل نموا سوف يكون عندها أمل بإحراز حالة النضج للولايات المتحدة وأوربا بدون الحاجة إلى الثورة الشيوعية.

لقد كتب الرواج لأفكار Rostow عن التقدم الاجتماعي والاقتصادي باتجاه هدف الاستهلاك الجماهيري، والذي أخذ ينتشر بشكل واسع في نظريات التنمية (Harris، ٢٠٠٠).

لذلك فإن الاقتصاديين وعلماء الاجتماع وصناع السياسة تبنوا إطارا للتفكير كان أكثر طموحا في هدفه من الصيغ السابقة للاقتصاد السياسي.

لقد كان الهدف الواضح لسياسة التنمية الاقتصادية الارتقاء بمستويات معيشة سكان العالم، وذلك بتزويد السلع والخدمات بشكل ثابت للمجتمعات المتوسعة.

الهيكلية المؤسسية العالمية والتي تكونت بعد الحرب العالمية الثانية، بما فيها صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والأمم المتحدة، كانت قد أنشأت بشكل خاص تحقيقا لهذا الهدف.